EP

الأمم المتحدة

UNEP(DEPI)/RS.9/8/Rev.1

Distr.: General
6 December 2007

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع العالمي التاسع لاتفاقيات
وخطط عمل البحار الإقليمية
جده، المملكة العربية السعودية، ٢٩ – ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

إعلان جدة

دفع عملية تنفيذ اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية نحو تحقيق التنمية المستدامة للبيئة البحرية والساحلية

070108 K0763777

نحن رؤساء مؤتمرات الأطراف/الاجتماعات الحكومية بشأن الاتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية (RSCAPs)؛ والأمناء العامون/المنسقون/الأمناء التنفيذيون للاتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية (RSCAPs)؛ وبفضل الدعم القيّم، وتعاون أعضاء الوفود الممثلة للمنظمات والمحافل الدولية، والهيئات الحكومية، والمؤسسات المالية، والأكاديميين،

وقد اجتمعنا في جدة في الفترة من ٢٩ – ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أثناء فعاليات الاجتماع العالمي التاسع للاتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية،

وإذ نشير إلى الإعلان الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، المعتمد في استكهولم في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، وكذا إعلان ريو في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وإعلان الأمم المتحدة للألفية ٢٠٠٠، وخطة تنفيذ القمة العالمية حول التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، وإعلان بيجين لعام ٢٠٠٦*،

وإذ نسلم بالاعتماد المطلق للحياة، بما في ذلك الإنسان والمخلوقات الأخرى، على صحة وسلامة البيئة البحرية والساحلية،

وإذ ندرك قيمة الموارد البحرية والساحلية باعتبارها المصدر والاحتياطي الرئيسيين للأمن الغذائي، والرفاهة الاقتصادية والصحة لعدد كبير من شعوب العالم،

وإذ نسلّم أيضاً بأنّ البيئات البحرية والساحلية هي عرضة لتأثيرات غير مسبوقة للتغييرات المناخية، وكذلك لتأثيرات الزيادة المستمرة والمتوقعة في حجم التلوث البحري والساحلي، التي تجسّد النتائج والاكتشافات المضمنة في تقارير تقييم الفريق الحكومي المعني بتغير المناخ (IPCC)؛ وكذا التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية الوخيمة المنتظرة في المناطق الساحلية التي يعيش فيها ٣٨٪ من سكان العالم وتضم ٧٠٪ من المدن الكبرى في العالم،

وإذ نشير إلى تنامي الأضرار الناجمة عن هذه التأثيرات بالنسبة للناس وللنظم البيئة البحرية، بما في ذلك فقدان الموائل (مثل الشعب المرجانية والأراضي الرطبة)، والتنوع البيولوجي، والموارد المولدة للدخل والغذاء،

وإذ نشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الاتفاقيات وخطط العمل، الحالية والمستقبلة، الخاصة بالبحار الإقليمية في سياق تسهيل تنفيذ الاتفاقيات، والاستراتيجيات، والإعلانات، والقرارات والمبادرات العالمية، وبرامج العمل التي تتناول مسائل حماية البيئة البحرية والساحلية والحفاظ عليها،

* إعلان بيجين بشأن تعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

وإذ نقر بأن سياسات وبرامج التكامل الفعالة المعنية بتوفير الحماية البحرية/الساحلية والتنمية المستدامة تتطلب إتباع مناهج شاملة، وأنّ الدروس المستفادة من المشاريع التي سبق تنفيذها في إطار الاتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية والأمثلة التي تتيحها هذه المشاريع إنما توفّر توجيهات قيمة بشأن توخي هذه النهج على نطاق أوسع،

وإذ نقر بأنّ البيئة البحرية والساحلية ذات طابع عابر للحدود، وبأن الحاجة تدعو إلى مزيد التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والعالمي لمعالجة المسائل البيئية، وبأنّ هناك تقدّم في تنفيذ التوجّهات الاستراتيجية لبرامج البحار الإقليمية في الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧،

وإذ ندرك التحديات العالمية المتمثّلة في التكيُّف مع التأثيرات المناخية على البيئة البحرية والساحلية والتخفيف من حدتها، وإذ نشير إلى أهمية خطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية باعتبارها منتديات مفيدة لتسليط الأضواء على تغيّر المناخ،

وإذ ندرك أيضاً الإمكانات المحتملة لاتخاذ إجراء قانوني واقتصادي يتيح استخلاص الكربون وتخزينه في الطبقات الجيولوجية تحت قاع البحر، وذلك ضمن مجموعة من التدابير الرامية إلى التخفيف من حدّة تغير المناخ،

وإذ نأخذ في الاعتبار أهمية استخدام تقدير القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات التي توفرها الموارد الساحلية والبحرية، بالإضافة إلى تطبيق تحليل التكلفة والعائد بهدف دعم المناهج الوقائية في التعامل مع أولويات إدارة البيئة،

وإذ نأخذ في الاعتبار أيضاً أن الحفاظ على أعالي البحار والنظم البيئية للمياه العميقة والتنوع البيولوجي يحتاج إلى تعاون عالمي على كلّ من مسائل الحوكمة الدولية والمسائل العلمية ذات الصلة،

وإذ ندرك الحاجة إلى مساندة إدراج الاتفاقيات والبروتوكولات وخطط العمل المتصلة بالبحار الإقليمية في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية،

وإذ ندرك الحاجة إلى مواصلة تنفيذ نهج الإدارة الذي يراعي النظم الإيكولوجية، وإلى الاستمرار في تطوير الشراكات والشبكات الاستباقية والخلاقة والابتكارية لمساندة تنفيذ هذا النهج،

وانطلاقاً عن قناعتنا بالمسؤوليات المنوطة بنا إزاء تشجيع ودعم دولنا الأعضاء لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها في مجال حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، من خلال تنفيذ الاتفاقيات والصكوك الإقليمية ذات الصلة، علاوة على التوجيهات والتوصيات الإستراتيجية الخاصة بالبحار الإقليمية العالمية والاستفادة منها،

عقدنا العزم على أن:

١- نلتزم من جديد بتنفيذ القرارات والاتفاقات القائمة الخاصة ببرامج البحار الإقليمية العالمية، والتوجّهات الاستراتيجية لبرامج البحار الإقليمية في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، الـــمُتَّفق عليها في الاجتماع العالمي السادس للاتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية، باعتبارها نهجاً فعالاً يعكس إرادتنا، ورؤيتنا المشتركة وتعاوننا من أجل حماية وحفظ بيئتنا الساحلية والبحرية العالمية وإدارتها بصورة مستدامة؛

٢- ندعم تنفيذ إعلان بيجين بشأن تعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، ولاسيما الحكم المتعلق " بوضع وتنفيذ بروتوكولات تعالج مصادر التلوث والأنشطة البرية"؛

٣- نلتزم بمواصلة تنفيذ الاتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية وذلك في ضوء والتوجّهات الاستراتيجية العالمية لبرامج البحار الإقليمية في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ (التي اعتمدها الاجتماع العالمي التاسع للاتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية)، ونعلن نيتنا في تحقيق ذلك بتصميم أعمالنا وتنفيذها وتعزيزها؛

٤- ندعو وكالات الأمم المتحدة والأفرقة المشتركة بين الوكالات، والاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة، وأيضاً التحالفات/الاتحادات/والرابطات الإقليمية وغيرها من الهيئات والجمعيات لتوفير المساندة (من خلال عدة أمور من بينها، المساعدات المالية والفنية، وبناء القدرات وآليات الدعم المؤسسي) للهياكل الإقليمية وذلك بغية تنفيذ التوجّهات الاستراتيجية العالمية لبرامج البحار الإقليمية في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢؛

٥- نشجّع الدول الأطراف في الاتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية بأن تعمد، بحسب ما هو مناسب ووفق إجراءاتها الخاصة، إلى النظر التوجّهات الاستراتيجية العالمية لبرامج البحار الإقليمية في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ وإلى اعتماد وتنفيذ هذه التوجّهات؛

٦- نصوغ وننفّذ إجراءات للتكيّف مع الآثار الناجمة عن تغيرّ المناخ بأمور منها تعزيز الرصد الإقليمي للكشف عن التغيّرات في البرامترات الأوقيانوغرافية، وإجراء تقييمات لحالات الضعف، ووضع نظم إقليمية ووطنية للإنذار المبكّر، والتعاون على التخطيط لحالات الطوارئ وتدبّر الكوارث، وتقييم الآثار الاجتماعية-الاقتصادية والتخفيف من حدّتها، واتخاذ التدابير التحوّطية ذات الصلة بشأن تخطيط السواحل وتطويرها؛

٧- نناشد المؤسسات المالية الإقليمية والدولية والدول المانحة أن تدعم تنفيذ والتوجّهات الاستراتيجية العالمية لبرامج البحار الإقليمية في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ على المستويات الملائمة في البلدان النامية؛

٨- نعزّز ونوطّد مشاركة وانخراط السلطات والمجموعات المحلية والإقليمية وأصحاب المصالح الآخرين في آليات تنفيذ اتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية وتوجّهاتها الإستراتيجية العالمية؛

٩- نستهل ونعزّز إقامة شراكات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مع التأكيد على تعزيز آليات تمويل مستدامة لتنفيذ التوجّهات الاستراتيجية العالمية لبرامج البحار الإقليمية في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢؛

١٠- نعزّز تطبيق النهج المراعي للنظم الإيكولوجية على السواحل والمحيطات والنظم البيئية للبحار الكبرى وإدارة الجزر، وتعزيزها على المستوى الوطني؛

١١- ندرج ونعمِّم تقدير القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات التي توفرها الموارد الساحلية والبحرية، وذلك من أجل دعم النهوج المستدامة في تناول أولويات إدارة البيئة؛

١٢- نستمر في تشجيع ودعم وتعزيز ووضع أدوات وآليات مناسبة لدمج خطط عمل واتفاقيات البحار الإقليمية في الخطط والميزانيات الوطنية؛

١٣- ندعو مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إقرار ودفع تنفيذ التوجّهات الاستراتيجية العالمية لبرامج البحار الإقليمية في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢؛

١٤- نعرب عن امتناننا وتقديرنا الخاصين لحكومة المملكة العربية السعودية لاستضافتها الاجتماع العالمي التاسع للاتفاقيات وخطط العمل الخاصة بالبحار الإقليمية، الذي عُقد في جدة في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.